مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

مجلة الدراسات اللغوية

المجلد السادس عشر – العدد الأول (المحرم ـ ربيع الأول ١٤٣٥هـ/ نوفمبر ـ يناير ٢٠١٤م)

فصلية محكمة تعنى بدراسة النحو والصرف واللغويات والعروض

- من مبهمات سيبويه: «وقال غيره»
- ما نسب إلى الفراء وفي كتابه معاني القرآن ما يخالفه
- النظام التصريفي لأزمنة اللغات وجهاتها
- التواصل غير المنطوق في ديوان الخنساء دراسة في السيميائية العربية
- الألغاز النحوية وحلولها في المقامة القطيعية للحريري دراسة نحوية

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

مجلة الدراسات اللغوية

رئيس التحرير
تركي بن سهو العتيبي

مدير التحرير
خالد بن سعود العصيمي

فصلية محكمة تصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

مجلة الدراسات اللغوية مج ١٦ ع ١
(المحرم ـ ربيع الأول ١٤٣٥هـ/ نوفمبر ـ يناير ٢٠١٤م)

ردمد: ١٣١٩-٨٥١٣
الإيداع: ٢٠/٩٨٢

المحتويات

من مبهمات سيبويه: «وقال غيره»
بدر بن محمّد بن عبّاد الجابري..... ٥

ما نسب إلى الفراء وفي كتابه معاني القرآن ما يخالفه
سعد بن سويف المضياني..... ٦٥

النظام التصريفي لأزمنة اللغات وجهاتها
حسين بن علي الزراعي وعبدالرحمن بن حسن البارقي..... ٩٩

التواصل غير المنطوق في ديوان الخنساء
دراسة في السيميائية العربية
عفاف بنت عمر بن عبدالله العتيق..... ١٤٩

الألغاز النحوية وحلولها في المقامة القطيعية للحريري
دراسة نحوية
موسى عبدالسلام مصطفى أبيكن..... ٢٢٥

عنوان المراسلة

مجلة الدراسات اللغوية
ص.ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣ المملكة العربية السعودية - ناسوخ ٤٦٥٩٩٩٣
Journal of Linguistic Stuies
P.O. Box 51049 Riyadh 11543 Saudi Arabia - Fax:4659993
البريد الإلكتروني
arabic1433@gmail.com

هيئة التحرير:

صالح بن حسين العايد
صالح بن سليمان العمير
عبدالرحمن بن محمد العمار

الهيئة الاستشارية للتحرير:

- إبراهيم بن سليمان الشمسان — أستاذ النحو في جامعة الملك سعود.
- أمين عبدالله سالم — أستاذ النحو في كلية اللغة العربية المنوفية.
- سعد عبدالعزيز مصلوح — أستاذ اللسانيات في جامعة الكويت.
- سليمان بن إبراهيم العايد — أستاذ علم اللغة في جامعة أم القرى.
- صلاح الدين صالح حسنين — أستاذ علم اللغة في جامعة بني سويف.
- عبد الرزاق بن فراج الصاعدي — عميد كلية اللغة العربية في الجامعة الإسلامية.
- عبد العلي الودغيري — أستاذ اللغويات في جامعة محمد الخامس.
- علي أبو المكارم — عميد كلية دار العلوم جامعة القاهرة سابقاً.
- عياد بن عيد الثبيتي — أستاذ النحو في جامعة أم القرى.
- محمد أحمد الدالي — أستاذ النحو في جامعة الكويت.
- محمد بن حسن باكلا — أستاذ علم اللغة في جامعة الملك سعود.
- محمد بن يعقوب تركستاني — أستاذ علم اللغة في الجامعة الإسلامية.

ضوابط النشر:

١. أن يكون البحث ضمن اختصاصات المجلة، وهي: الدراسات النحوية والتصريفية واللغوية واللسانية والعروضية.
٢. ألا يزيد البحث على خمسين صفحة.
٣. ألا يكون البحث منشوراً، أو مقدماً للنشر في مجلة أخرى.
٤. أن يكون البحث مطبوعاً على ورق (A4).
٥. دقة التوثيق والتخريج، وأن تكون هوامش كل صفحة أسفلها.
٦. أن يكون البحث مذيلاً بالمراجع كاملة البيانات.
٧. أن يكون البحث باللغة العربية.
٨. أن يكون البحث متسماً بالأصالة، وفيه جدة وابتكار.
٩. أن يقدم الباحث من بحثه ثلاث نسخ وملخصاً له.
١٠. لا تعاد البحوث إلى أصحابها سواء أقبلت أم لم تقبل.

- تخضع البحوث التي تقدم إلى المجلة للفحص العلمي من قِبل متخصصين ترشحهم هيئة التحرير.

كل ما ينشر في المجلة يعبر عن رأي كاتبه

أولاً: البحوث والدراسات

من مبهمات سيبويه:
"وقال غيره"

بدر بن محمّد بن عبّاد الجابري

الأستاذ المشارك بقسم اللغويات

كلية اللغة العربية - الجامعة الإسلامية

المدينة المنورة

الحمد لله ذي المنن، والصلاة والسلام على نبينا محمّد خاتم النبيين، وعلى جميع الآل والصحب الغُرِّ الميامين، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فهذا بحث في زُويّة من زوايا كتاب سيبويه؛ وكم في الزوايا من خبايا؛ وهو بحث يحاول جاهداً أن يكشف إبهاماً يُعَدُّ بحقٍّ مشكلاً من مشكلات الكتاب؛ وهو: من المعنيُّ بقول سيبويه: "وقال غيره"؟؛ وهو من جملة مبهمات كتاب سيبويه؛ وما أكثرها، وما أشد غموض بعضها!.

وتظهر أهمية البحث في ثلاث نقاط:

١/ الكشف عن جزء مهم من مبهمات سيبويه، وتعيين المبهم، وهو مما لم يُدرس ولم يُبحث.

٢/ محاولة تسليط الضوء على شيء من فكر سيبويه الذي يشي به أسلوبه؛ مما لم تتكلم عنه المصادر، ولم يتناوله الدارسون بحسب علم الباحث، وبإفادة المعنيين بسيبويه.

٣/ إعادة تدوين شيء من حقبة تأريخية للنحو العربي كاد يطويها الزمن، مع تناثر شذرات دونتها مصادر تأريخ النحو وتراجم رجاله؛ غير أنها للإنشاء والإطراء أقرب من الحقائق العلمية الثابتة؛ على ما سيأتي بيانه (بمشيئة الكريم الوهاب).

وهذا البحث استنفد وقتاً طويلاً، وجهداً مضنياً، وعانى وعورة الطريق، وجَدْبَ المصادر، ووقف على تفاسير ونصوص متعارضة أشد التعارض؛ وبذل جهداً شاقّاً في التدقيق في نص كتاب سيبويه، وضبْطه، والإشارة إلى اختلاف نسخه؛ لأن نص سيبويه حتى اليوم ما زال في حاجة إلى مزيد تثبُّت، ومزيد عناية؛ والبحث يأمل أن يكون اجتهاده في كل ما دوّنه صواباً.

ولست أقول هذا الكلام إلا ليُعلم مقدار العنت الذي قابلني في إعداده، وليجد لي عذراً من رأى فيه رأياً آخر غير ما سطرته؛ وفوق كل ذي علم عليم.

والله أسأل أن يصلح القول والعمل؛ وأن يجنبني وقارئيه الخلل والخطل.

أوّلاً: المبهم والمبهمات – تعريف موجز.

المبهم المعنيُّ في هذا البحث هو: النحويُّ أو غيره شخصاً أو جماعة الذي نسب له سيبويه قولا، ولم يُعيِّنه أو يُسمِّه.

ومعرفة المبهم نوع من أنواع علوم الحديث، وقد تكلم فيه علماؤه؛ وبيّنوا أنّ المبهمات تكون في المتن والإسناد، ومن المؤلفات فيه: كتاب المستفاد من مبهمات المتن والإسناد للحافظ العراقي(١).

ثانياً: مبهمات سيبويه بين الكشف والتعيين؛ والإغضاء وعدم التبيين – عرض موجز.

في كتاب سيبويه مبهمات متنوعة ومتعددة، وقد عني العلماء بأنواع من هذه المبهمات؛ وهي:

١/ ما لم ينسبه سيبويه من القراءات.

وقد اعتنى بهذا المبهمات شراح الكتاب، وبعض النحويين، ومحقق الكتاب.

٢/ من لم يسمِّه سيبويه من قائلي الشعر.

وقد عني به العلماء الذين شرحوا أبيات الكتاب مع ما في شروح الكتاب من بيان بعضها، وكذا عني بذلك شراح أبيات عدة مصادر نحوية ولغوية، وكذا محقق الكتاب.

٣/ من لم يسمِّه سيبويه من العرب الذين نسب لهم بعض اللغات.

وفي شروح الكتاب والمصادر اللغوية عموماً جهود متميزة في نسبة هذه اللغات.

٤/ قول سيبويه: «وسألته»، وقوله: «وقال»؛ دون أن يسبقه شيء.

وقد نص السيرافي(٢) على أن المراد به الخليل، ويبدو أن المفسر للمبهم بأنه الخليل هو المبرد(٣).

(١) ينظر: التقييد والإيضاح ص ٣٧٥، وتدريب الراوي ٢ / ٨٥٣ و٨٥٤.

(٢) أخبار النحويين البصريين ص ٥٦.

(٣) الخاطريات (الجزء الثاني) ص ٦.

والبحث يستثني من ذلك المقحم في كلام سيبويه فلا يشمله، ومثاله: ما أجمعت الطبعات الثلاث لكتاب سيبويه على إثباته في المتن من قوله: «وقالوا: طَهُرَ طُهْراً وطَهارة وطاهِرٌ كمَكَثَ مُكْثاً وماكِثٌ. قال: هذيل تقول: سَمِيجٌ ونَذِيلٌ؛ أي: نَذْلٌ وسَمْجٌ. وقالوا: طَهَرَتِ المرأةُ ...»(١).

والصحيح أن قوله: «قال: هذيل ... وسَمْجٌ»؛ من كلام المبرد على ما نص عليه ابن السراج(٢)؛ والسياق يدل على إدراج هذه الجملة وإقحامها.

٥/ قول سيبويه: «وقال غيره »ومرادفاته؛ عقب قول الخليل.

وقد وقع الخلاف في تعيين هذا المبهم؛ وسيعرضه البحث ويناقشه تفصيلاً.

٦/ قول سيبويه: «وأما غيرهما»(٣)؛ بعد قول الخليل ويونس.

فسّره السيرافي(٤)، والفارسي(٥) بأن المبهم هنا هو: سيبويه.

٧/ إذا قال: أخبرني الثقة؛ فهو يعني: أبا زيد الأنصاري، نقله السيرافي عن أبي زيد(٦).

ولم يرد لفظ الثقة إلا في موضعين: أولهما مراداً به من سمعه سيبويه من العرب (٢ / ٢٢٤ – "سمعنا الثقة من العرب")، وثانيهما هو المراد (٣ / ١٣٧– "سمعناها من أهل الثقة")؛ وأكثر ما ورد في الكتاب هو فعل الثقة وقبله "مَنْ": من أثق، من نثق، من يوثق؛ وهو في بعضها يقصد: العرب، كما ورد فيه: "من لا أتهم"، و"من لا نتهم"؛ وسيأتي الكلام عن "مَنْ".

وقد ترك العلماء كثيراً من مبهمات سيبويه؛ دون نص على من عناه سيبويه في

(١) الكتاب ٤ / ٢٩ و٣٠، وطبعة باريس ٢ / ٢٣٦، وطبعة بولاق ٢ / ٢٢٤.

(٢) الأصول ٣ / ٩٨.

(٣) الكتاب ٢ / ٤٠١.

(٤) شرح كتاب سيبويه ٣ / ١٦٧.

(٥) الإغفال ٢ / ٢٢.

(٦) ينظر: أخبارالنحويين البصريين ص ٦٤.

مواضع متعددة من أقواله المبهمة، وهو حديث يطول، ولكن سأكتفي بثلاثة عشر نوعاً من المبهمات:

١/ واو الجماعة فاعلا لفعل الزعم، وقد ورد هذا بصيغتين:

أ- زعموا (١ / ٥٨، و٦٠، و٨٦، و١٤٧، و٢٧٩، و٣٠٣، و٣٠٥، و٤١٦، و٢ / ٢١ - وسيأتي الكلام عن هذا الموضع قريباً -، و٧١، و٧٤، و٨٣، و٩٧، و١٩٩، و٢٢٢، و٣٣٠، و٣ / ١٦٦، و٢١٩، و٣٠٧، و٤ / ٥٤، و٥٧، و٨١ و١٥٤، و١٨١ - تكررت -، و٣٣٨، و٤٤٠، و٤٤٣).

وأما ما ورد في ١ / ١٨٨؛ فهو مقحم على الكتاب.

ب- يزعمون (٣ / ١٤٣، و٣٨٠)؛ ويغلب على الظن أنه يعني: شيوخه؛ أي: أنهم مجمعون.

٢/ هاء الغائبِينَ في قوله: "بعضهم"؛ وهو يريد نحويّاً أو مجموعة من النحويين، وهذا النوع ثلاثة أقسام:

أ- ذكر لي بعضهم أن الخليل (٣ / ١٦)؛ والمراد به أحد أقران سيبويه.

ب- زعم بعضهم (١/ ١٤٧، و٣٨٢، و٢ / ٨٥).

ج- قال بعضهم (١ / ٥٨، و٣٨٢).

وأما ما ورد في ٣ / ٣٢١؛ فهو مقحم، وسيُناقش آخر هذا البحث.

٣/ ناسٌ بالتنكير وبعدها: "من النحويين"، وهذا النوع قسمان:

أ- ناسٌ من النحويين (٣ / ٥٢٧).

ب- ناساً من النحويين (٢ / ٢١)؛ وسيأتي الكلام عن هذا الموضع قريباً.

٤/ النحويون، وهذا النوع قسمان:

أ- النحويون (١ / ٣٣٤، و٣٨٩، و٤٣٤، و٢ / ١١، و٥٠، و٣٩١، و٣ / ٢١، و٢٤٢).

وأما ما ورد في ٣ / ٦١؛ فهو مقحم.

ب- النحويين (٢ / ١٩، و٨٠ ، و٣٦٤ ـ تكررت ـ، و٣٨٥، و٣ / ٥٩، و٢٣٢).

٥ / وقال قوم (١ / ٣٨٢)؛ والمراد: قوم من النحويين.

٦ / بعض النحويين (٣ / ٤١٨) من كلام الخليل؛ ولعل المبهم هنا: يونس.

٧ / ناس بالتنكير دون قوله: "من النحويين"؛ وهو يريد ناساً من النحويين، وهذا النوع ثلاثة أقسام:

أ- وأما ناس (٢ / ٤١٤).

ب- وقال ناس (٢ / ٩٩).

ج- وزعم ناس (٢ / ٣٧٦)، وقد زعم ناس (٢ / ٣٩٠).

٨ / يونس وغيره، وهذا النوع قسمان:

أ- حدثنا يونس وغيره (٤ / ٩٣).

ب- قول يونس وغيره (٣ / ٣٨٩).

٩ / وغيرهما (١ / ٢٧١)؛ أي: غير عيسى ويونس.

١٠ / وغيره (٤ / ١٨١)؛ أي: غير أبي الخطاب.

١١ / "مَنْ"؛ وليس المراد العرب، وهذا النوع قسمان على النحو الآتي:

القسم الأول: بالنظر إلى ما قبل "مَنْ"، وتحته سبع صيغ:

أ- وأخبرني من أثق به (٣ / ٤٦٢، و٤٦٥)، وأخبرني بذلك من أثق به (٣ / ٢١٣).

ب- وأنشدناه من نثق به، وزعم أنه جاهليٌّ (٣ / ٤٠٦).

ج- وحدَّثنا من، وتحته صورتان:

١- وحدَّثنا من لا نتهم (١ / ٢٤٥، و٤ / ٤٧٢)

٢- وحدَّثنا من نثق به (٢ / ١٤٠، و٣ / ٣٣٦)، وحدَّثنا من يوثق به (١ / ٢٥٥)، حدثنا بذلك من يوثق به (١ / ٣١٦).

د- وحدَّثني من، وتحته ثلاث صور:

١- وحدَّثني من أثق به (٤ / ١٧٢).

٢- وحدَّثني من سمعه (١ / ٢٥٠)، وحدَّثني من سمعهم (٤ / ١٨٢).

٣- وحدَّثني من لا أتهم (١ / ٢٧٩، و٣ / ١٥٢).

ه- وزعم من نثق به (٢ / ٢١٣)، وزعم من يوثق به (٣ / ٢٦٥).

و- وسمعت من أثق به (١ / ٢٣٠)، سُمعت من العرب، وممّن يوثق به؛ يزعم أنه سمعها من العرب (١ / ٢٥٥)، سمعت ذلك ممن يوثق بعلمه (٣ / ٢٧٩).

ز- قول جميع من نثق بعلمه وروايته (٣ / ٣٠٣).

القسم الثاني: بالنظر إلى ما بعد "مَنْ"، وتحته ست صيغ:

أ- "مَنْ" وبعدها فعل السماع، وتحته صورتان:

١- من سمعه (١ / ٢٥٠).

٢- من سمعهم (٤ / ١٨٢).

ب- "مَنْ" وبعدها فعل الثقة؛ وتحته خمس صور:

١- من أثق به (١ / ٢٣٠، و٣ / ٢١٣، و٤٦٢، و٤٦٥، و٤ / ١٧٢).

٢- من نثق بعلمه وروايته (٣ / ٣٠٣).

٣- من نثق به (٢ / ١١٣، و١٤٠، و٣ / ٣٣٦، و٤٠٦).

٤- من يوثق بعلمه (٣ / ٢٧٩).

٥- من يوثق به (١ / ٢٥٥ - تكررت -، و٣١٦، و٣ / ٢٦٥).

ج- "مَنْ" وبعدها فعل التهمة منفيّاً بـ"لا"؛ وتحته ثلاث صور:

١- من لا أتهم عن الخليل (١ / ٢٧٩).

٢- من لا أتهم عن رجل من أهل المدينة موثوق به (٣ / ١٥٢)؛ وهنا مبهمان!.

٣- من لا نتهم (١ / ٢٤٥، و٤ / ٤٧٢).

وهو في بعضٍ من مواضع هذا النوع بقسميه يعني : أبا زيد؛ على ما سبق نقله عن السيرافي .

د- من زعم (١ / ١٠٦، و٢٤٥، و٢ / ١٧٨، و٢٦٤، و٣ / ١١، و٢٠، و٤ / ٣٢٨).

وأما ما ورد في ٤ / ٣٧٨ ـ في الموضعين ـ؛ فالذي نص عليه السيرافي[١] أن القولين في الباب للخليل وسيبويه .

ه- ومن رأينا من العلماء (٣ / ٢٨١).

و- من فسّر التفسير الآخِر (٤ / ١٩٤ و١٩٥).

١٢ / المفسِّرون، وهذا النوع قسمان :

أ- المفسِّرون (٢ / ١٥٤، و٣ / ١٢٧).

ب- المفسِّرين (٣ / ١٣٨).

وأما بعض المفسِّرين (٣ / ٢٤٢)؛ فقد بينه ابن خروف بأنه : الأعمش[٢] .

١٣ / واو الجماعة فاعلا للفعل "سأل" : "وسألوا الخليل" (٣ / ٤١٠)؛ ولعله يقصد مَن بحلقة الخليل .

والحديث عن مبهمات سيبويه حديث ذو شجون؛ فهناك مواضع لإبهام لم يترجح لي أن سيبويه يقصد أن القائل نحويٌّ، وهناك مواضع خفي فيها الإبهام[٣] .

وأختم هذه القولة بشيء طريف من صنيع سيبويه نفسه؛ وهو أنه قد أبهم القائل ثم عاد وبيّنه، وذلك حيث يقول : « وإن زعم زاعم أنه يقول : مررت برجل

(١) شرح كتاب سيبويه ٥ / ٢٨٥ .

(٢) تنقيح الألباب ص ٣٢٩ .

(٣) ينظر لموضع خفي فيه الإبهام : الحجة للقراء السبعة ٣ / ١٧٠، ويقارن بـ ٤ / ٣٧١ .

...»؛ ثم يقول: «ولو كان كما يزعمون ...؛ فإن زعموا ...»[1]؛ وقد فسّره ابن السراج[2] بأنه "بعض المتقدمين من النحويين"!.

وعند الرجوع إلى نص الكتاب نجد سيبويه يصرِّح بأنه يناقش قولي يونس وعيسى، حيث يقول: «وإنما ذكرنا هذا لأن ناساً من النحويين ...؛ وهذا قول يونس، والأوّل قول عيسى»[3]؛ وقد صرّح بذلك السيرافي بعد أن مضى في أول كلامه على عدم التعيين[4].

وختاماً: فقد أشار الشيخ الجليل: محمد عضيمة (رحمه الله) إلى بعض من مبهمات سيبويه[5]، وفي النية (إن شاء الله) أن أفرد الحديث عن مبهمات سيبويه ببحث يفهرسها؛ ويحاول جاهداً تبيين المبهم وتعيينه.

ثالثاً: "وقال غيره" و"وأما غيره" في كتاب سيبويه – أنواع ومواضع.

يستظهر البحث أن "وقال غيره"، ومثلها: و"أما غيره" في كتاب سيبويه؛ على ثلاثة أنواع:

١ / "وقال غيره"؛ والضمير يعود على شاعر سبق ذِكْر بيتٍ له، والمراد: وقال غير هذا الشاعر؛ والمبهم هنا شاعر آخر؛ وقد ورد تسميته.

وقد ورد هذا مرة واحدة؛ وذلك حيث يقول سيبويه: «وأمّا قولهم: قُبَاء وحِرَاء؛ فقد اختلفت العرب فيهما؛ فمنهم من يذكِّر ويصرف، وذلك أنّهم جعلوهما اسمين لمكانين كما جعلوا واسطاً بلداً أو مكاناً، ومنهم من أنّث ولم يصرف؛ وجعلهما اسمين لبقعتين من الأرض، قال الشاعر جرير:

(١) الكتاب ٢ / ١٩ – ٢١.

(٢) الأصول ٢ / ٢٥.

(٣) الكتاب ٢ / ٢١.

(٤) شرح كتاب سيبويه ٢ / ٣٥٠ و٣٥١.

(٥) فهارس كتاب سيبويه ص ٣٦ – ٤٠، و٨٨٣ – ٨٨٩.

ستَعْلَمُ أَيُّنَا خَيْرٌ قَديماً[1] وأَعْظَمُنَا بِبَطْنِ حِرَاءَ نارَا

وكذلك أُضاخ فهذا أَنَّث؛ وقال غيره فذكّر، وقال العجاج:

ورَبِّ وجهٍ مِنْ حِرَاءٍ مُنْحَنِ»[2].

ويميل البحث إلى أن جملة «وقال العجاج» جملة مقحمة، وذلك للأسباب الآتية:

١- تصدير الجملة بالواو العاطفة دليل على إقحامها في النص.

٢- ما وقع من اختلاف النسخ في هذه الجملة؛ وهو على النحو الآتي:

أثبتت الجملة «وقال العجاج »في المتن في طبعات الكتاب الثلاث، وقد نبه الأستاذ: هارون[3] إلى أن إحدى نسخ الكتاب ـ وهي النسخة ب ـ فيها: "وقال غيره" فحسب، وأفاد أن الشطر لرؤبة؛ خلافاً لما زعمه بعض الباحثين[4] من أن الأستاذ: هارون نسبه للعجاج!.

ويضاف إلى ما ذكره الأستاذ هارون أن السيرافي نبه على هذا الخطأ في النسبة ـ وسيأتي نقل نصه ـ وصرّح ابن خروف بأن «الصواب أنه لرؤبة»[5] مع نسبته للعجاج قبل إيراد البيت.

ويضاف إلى اختلاف النسخ ـ وهو مهم جداً ـ أنه ورد في ثلاث من النسخ التي اعتمدها هرتويغ درنبرغ: «وقال رؤبة»[6]، وليس: «وقال العجاج»!.

٣- أورد السيرافي النص في شرحه ـ ولم يذكر نسبة البيتين الواردين فيه[7] ـ؛

(١) في الأصل: «قديمًا».

(٢) الكتاب ٣ / ٢٤٤ و٢٤٥.

(٣) الحاشية ٢ من الكتاب ٣ / ٢٤٥.

(٤) نظرات في كتاب سيبويه (مجلة التراث العربي ع ٨٣ / ٨٤) ص ٢٩٤.

(٥) تنقيح الألباب ص ٣٣١.

(٦) الكتاب طبع باريس ٢ / ٢٣؛ الحاشية الخاصة بالسطر ١٨.

(٧) صرح السيرافي (شرح كتاب سيبويه ٤ / ١٤٢) بأنه قرأ نسخته من الكتاب على ابن السراج.

وقال عقب شطر الرجز: «وقد نُسب البيت في الكتاب للعجاج؛ وهو لرؤبة»(١)، فقولة السيرافي: «نُسب في الكتاب» محتملة لأن تكون النسبة من سيبويه أو غيره.

وأما نسبة الأعلم لسيبويه إنشاد الشطر لرؤبة(٢)؛ فهو أخذ منه بما صححه السيرافي في نسبة البيت، على عادته في النقل عن السيرافي دون تنصيص.

وختاماً: فلعل فيما تقدم ما يقوِّي إقحام جملة: «وقال العجاج»، وكذا الجملة الواردة في بعض النسخ: «وقال رؤبة»، والمتمعن في السياق يلحظ هذا الإقحام في تسمية الشعراء في كتاب سيبويه في كثير من المواضع؛ وهو ما يصعب معه القطع بأنه في كل المواضع من صنيع سيبويه نفسه. والله أعلم.

٢/ "وأما غيره"؛ والضمير يعود على يونس، والمراد: وقال غير يونس؛ والمبهم هنا هو: الخليل.

وقد ورد هذا مرة واحدة؛ وذلك حيث يقول سيبويه: «وسألت الخليل رحمه الله عن قوله:

ألا رَجُلاً جزَاهُ اللهُ خَيْراً يَدُلُّ على مُحَصِّلَةٍ تَبِيْتُ

فزعم أنه ليس على التمني، ولكنه بمنزلة قول الرجل: فهلاّ خيراً من ذلك؛ كأنه قال: ألا تروني رجلا جزاه الله خيراً، وأما يونس فزعم أنه نوّن مضطراً، وزعم أن قوله:

لا نَسَبَ اليَوْمَ ولا خُلَّةً

على الاضطرار؛ وأما غيره فوجّههُ على ما ذكرت لك، والذي قال مذهبٌ»(٣).

٣/ "وقال غيره" و"وقد قال غيره"، ومثلهما: "وأما غيره" و"وغيره"؛ بعد قول الخليل.

(١) شرح كتاب سيبويه ٤ / ١٥.

(٢) النكت ٢ / ٧٣٨، وتحصيل عين الذهب ص ٤٥٩.

(٣) الكتاب ٢ / ٣٠٨ و٣٠٩.

وقد ورد هذا في خمسة مواضع: "وقال غيره" في موضعين، و"وقد قال غيره" في موضع واحد، و"وأما غيره" وكذا "وغيره" في موضعين؛ وذلك وفق التفصيل الآتي في النقطة التالية.

رابعاً: مواضع: "وقال غيره"، "وقد قال غيره"، و"وأما غيره" و"وغيره" بعد حكاية قول الخليل

– نصوص سيبويه؛ مع بيان شيء من اختلاف النسخ(١).

النص الأول – الموضع الأول لـ "وأما غيره":

قال سيبويه: «هذا باب إعراب الأفعال المضارعة للأسماء

اعلم أنّ هذه الأفعال لها حروفٌ تَعمل فيها فتنصبها لا تَعمل في الأسماء، كما أنّ حروف الأسماء التي تَنصبها لا تَعمل في الأفعال؛ وهي: أنْ؛ وذلك قولك: أريد أن تفعلَ، وكي؛ وذلك: جئتك لكي تفعلَ، ولن؛ فأمّا الخليل ـ رحمه الله ـ فزعم أنّها لا أن، ولكنّهم حذفوا لكثرته في كلامهم كما قالوا: وَيْلُمِّهِ يريدون: وَيْ لأُمِّهِ(٢)، وكما قالوا: يَوْمَئذٍ؛ وجُعلت بمنزلة حرفٍ واحد كما جعلوا هلاّ بمنزلة حرف واحد؛ فإنّما هي هل ولا.

وأمّا غيره فزعم أنّه ليس في "لن" زيادة؛ وليست من كلمتين ـ شتّى ـ، ولكنّها بمنزلة شيء على حرفين ليست فيه زيادةٌ، وأنّها في حروف النصب بمنزلة "لم" في حروف الجزم؛ في أنّه ليس واحدٌ من الحرفين زائداً.

ولو كانت على ما يقول الخليل ـ رحمه الله ـ لما قلت: أمّا زيداً فلن أضربَ؛ لأنّ هذا اسمٌ والفعل صلةٌ؛ فكأنه قال: أمّا زيداً فلا الضرب له»(٣).

(١) المثبت بين المعقوفين في نصوص سيبويه مستدرك من نسخة ابن خروف.

(٢) لم يرد ما وضع تحته خط في نسخة ابن خروف، ووضعه أ. هارون بين معقوفين.

(٣) الكتاب ٣ / ٥، ونسخة ابن خروف ل ٥٧ ب و٥٨ أ.

النص الثاني – الموضع الثاني لـ "وأما غيره"، وموضعا "وغيره":

قال سيبويه: «هذا باب علم مواضع الزوائد من مواضع الحروف غير الزوائد

سألت الخليل ـ رحمه الله ـ فقلت: سُلَّمٌ أيتهما الزائدة؟ فقال: الأولى هي الزائدة؛ لأنّ الواو والياء والألف يقعن ثواني في فَوْعَلٍ(١) وفَاعِلٍ(٢) وفَيْعَلٍ، وقال في فَعْلَلٍ وفِعَلٍّ ونحوهما: الأولى هي الزائدة؛ لأنّ الواو والياء والألف يقعن ثوالثَ نحو: جَدْوَلٍ وعِثْيَرٍ وشَمَالٍ، وكذلك: عَدَبَّسٌ ونحوه؛ جعل الأولى(٣) بمنزلة واو فَدَوْكَسٍ وياء عَمَيْثَلٍ، وكذلك: قَفَعْدَدٌ جعل الأولى بمنزلة واو كَنَهْوَرٍ.

وأمّا غيره فجعل الزوائد هي الأواخر، وجعل الثالثة في سُلَّمٍ وأخواتها هي الزائدة؛ لأن الواو تقع ثالثة في جَدْوَلٍ والياء في عِثْيَرٍ، وجعل الآخرة في مَهْدَدٍ(٤) ونحوه بمنزلة الألف في مِعْزًى وتَتْرًى، وجعل الآخرة في خِدَبٍّ بمنزلة النون في خِلَفْنَةٍ، وجعل الآخرة في عَدَبَّسٍ بمنزلة الواو في كَنَهْوَرٍ وبَلَهْوَرٍ(٥)، وجعل الآخرة في قِرْشَبٍّ بمنزلة الواو في قِنْدَأْوٍ، وجعل الخليل ـ رحمه الله ـ الأولى بمنزلة الواو في فِرْدَوْسٍ.

وكلا الوجهين صوابٌ ومذهبٌ.

وجَعل الأولى في عِلَّكْدٍ بمنزلة النون في قِنْفَخْرٍ، وغيره جَعل الآخرة(٦) بمنزلة واو عِلْوَدٍّ.

وأمّا الهُمَّقِعُ والزُّمَّلِقُ فبمنزلة العَدَبَّسِ إحدى الميمين زائدة في قول الخليل ـ رحمه الله ـ وغيره سواء»(٧).

(١) في الأصل: «فَوَعل»؛ تطبيع.

(٢) في نسخة ابن خروف: «فاعَل»؛ بفتح العين وكسرها.

(٣) في نسخة ابن خروف: ش جعل الأول. (ش: رمز النسخة الشرقية من كتاب سيبويه).

(٤) في الأصل: «مَهْدَدَ».

(٥) في الأصل: «وبَلْهوَر»؛ تطبيع. وقد جاء الضبط على الصواب في ٤ / ٢٩١؛ وينظر: تاج العروس ١٠ / ٢٥٠ (بلهر).

(٦) في متن نسخة ابن خروف: «الآخِر»؛ ولم يشر إلى اختلاف النسخ.

(٧) الكتاب ٤ / ٣٢٩، ونسخة ابن خروف ل ١٤٤ ب.

النص الثالث – الموضع الوحيد لـ "وقد قال غيره" :

قال سيبويه: «هذا باب ما تقلب الواو فيه ياءً إذا كانت متحركة والياء قبلها ساكنة، أو كانت ساكنة والياء بعدها متحركة وذلك لأنّ الياء والواو بمنزلة التي تدانت مخارجها لكثرة استعمالهم إياهما وممرّهما على ألسنتهم(١)، فلما كانت الواو ليس بينها وبين الياء حاجزٌ بعد الياء ولا قبلها(٢) كان العمل من وجهٍ واحد ورفع اللسان من موضع واحد أخفّ عليهم، وكانت الياء الغالبة في القلب لا الواو؛ لأنّها أخفُّ عليهم لشبهها بالألف؛ وذلك قولك في فَيْعِلٍ: سَيِّدٌ وصَيِّبٌ؛ وإنّما أصلهما: سَيْوِدٌ وصَيْوِبٌ، وكان الخليل يقول: سَيِّدٌ فَيْعِلٌ(٣)، وإن لم يكن فَيْعِلٌ في غير المعتلِّ؛ لأنّهم قد يخصُّون المعتلّ بالبناء لا يخصُّون به غيره من غير المعتلِّ، ألا تراهم قالوا: كَيْنُونةٌ والقَيْدُود؛ لأنّه الطويل في غير السماء، وإنّما هو من قاد يَقُودُ، ألا ترى أنّك تقول: جملٌ مُنْقَادٌ وأقْوَدُ؛ فأصلهما(٤): فَيْعَلُولةٌ، وليس في غير المعتلِّ فَيْعَلُولٌ مصدراً، وقالوا: قُضَاةٌ فجاؤوا به على فُعَلَةٍ في الجمع، ولا يكون في غير المعتلِّ للجمع، ولو أرادوا فَيْعَلٌ(٥) لتركوه مفتوحاً كما قالوا: تَيَّحَانٌ وهَيَّبَانٌ.

وقد قال غيره(٦): هو فَيْعَلٌ؛ لأنّه ليس في غير المعتلِّ فَيْعِلٌ.

(١) ورد في نسخة ابن خروف تعليقان: ش ألسنهم، ش: جميعاً.

(٢) في نسخة ابن خروف: ش فيها؛ ونقله أ. هارون عن النسختين أ وب، وقال: «تحريف»، وليس الأمر كما ذهب إليه الأستاذ، بل "فيها" يكون المراد به تحرُّك الواو؛ فتمتنع من القلب كما في: طَوِيْل.

(٣) سقط ما وضع تحته خط من نسخة ابن خروف، ووضعه أ. هارون بين معقوفين؛ ويدل على سقوطه قول سيبويه في آخر النص: «وقول الخليل أعجب إليّ».

(٤) في نسخة ابن خروف: ش فأصلها.

(٥) كذا؛ والإعراب يقتضي نصبه مفعولا به؛ ولكنه على حكاية الرفع.

(٦) في نسخة ابن خروف: ش قوم عند ب. و"ب" رمز لابن السراج؛ أي: نسخة ابن السراج من كتاب سيبويه. ينظر: الكتاب باريس مقدمة المحقق ج ١ ص viii، والنص منقول في مقدمة أ. هارون ١ / ٤٧.

وقالوا: غُيِّرت الحركة؛ لأنّ الحركة قد تُقلب إذا غُيِّر الاسم، ألا تراهم قالوا: بِصْرِيٌّ، وقالوا: أُمَوِيٌّ، وقالوا: أُخْتٌ وأصله الفتح، وقالوا: دُهْرِيٌّ؛ فكذلك غَيَّروا حركة فَيْعَلٍ(١).

وقول الخليل ـ رحمه الله ـ أعجب إليّ؛ لأنّه قد جاء في المعتلِّ بناءٌ لم يجئْ في غيره؛ ولأنّهم قالوا: هَيَّبَانٌ وتَيَّحَانٌ فلم يكسِروا، وقد(٢) قال بعض العرب:

مَا بَالُ عَيْنِي كالشَّعِيبِ العَيَّنِ

فإنّما يُحمل هذا على الاطراد حيث تركوها مفتوحة فيما ذكرت لك، ووجدتَ بناء في المعتلِّ لم يكن في غيره، ولا تحمله(٣) على الشاذِّ الذي لا يطّرد، فقد(٤) وجدت(٥) سبيلاً إلى أن يكون فَيْعِلاً.

وأمّا قولهم(٦): مَيْتٌ وهَيْنٌ ولَيْنٌ؛ فإنهم يحذفون العين كما يحذفون الهمزة من هائرٍ؛ لاستثقالهم الياءات، كذلك حذفوها في كَيْنُونَةٍ وقَيْدُودَةٍ(٧) وصَيْرُورةٍ؛ لّما كانوا يحذفونها في العدد الأقلِّ، ألزموهن الحذف إذا كثُر عددهن وبلغن الغاية في العدد؛ إلا حرفاً واحداً، وإنّما أرادوا بهن مثال(٨): عَيْضَمُوز»(٩).

النصان الرابع والخامس – الموضعان الأول والثاني لـ "وقال غيره":

قال سيبويه: «هذا باب ما جاء على أنّ فَعَلْتُ منه مثل: بِعْتُ؛ وإن كان لم

(١) في نسخة ابن خروف: ش البناء عند ب.

(٢) لم ترد في نسخة ابن خروف.

(٣) في متن نسخة ابن خروف بالياء؛ وفي الحاشية ش: ت. (أي: في الشرقية بالتاء "تحمله"، وهو ما أثبته أ. هارون).

(٤) في متن نسخة ابن خروف: «وقد»؛ ولم يشر إلى اختلاف النسخ.

(٥) في نسخة ابن خروف: ش وجدت. ويبدو أن الرباحية بدون التاء.

(٦) في متن نسخة ابن خروف: «قوله»؛ ولم يشر إلى اختلاف النسخ.

(٧) في متن نسخة ابن خروف: «وقيدود»؛ وفي الحاشية: ش وقيدودة.

(٨) في متن نسخة ابن خروف «مثل». ولم يشر إلى اختلاف النسخ.

(٩) الكتاب ٤ / ٣٦٥ و٣٦٦، ونسخة ابن خروف ل ١٤٩ ب.

يستعمل في الكلام؛ لأنّهم لو فعلوا ذلك صاروا بعد الاعتلال إلى الاعتلال والالتباس لو قلت: يَفْعِلُ من حَيّ[1] ولم تحذف لقلت: يَحيِيُ؛ فرفعت ما لا يدخله الرفع في كلامهم؛ فكرهوا ذلك كما كرهوه في التضعيف.

وإن حذفت فقلت: يَحِي أدركته علّة لا تقع في كلامهم، وصار ملتبساً[2] بغيره ـ يعني: يَعِي ويَقِي ونحوه[3] ـ؛ فلما كانت علّةٌ بعد علّةٍ كرهوا هذا الاعتماد على الحرف".

فممّا جاء في الكلام على أنّ فِعْلَه مثل بِعْتُ: آيٌ وغايةٌ وآيةٌ، وهذا ليس بمطّرد؛ لأنّ فِعْلَه يكون بمنزلة خَشِيْتُ ورَمَيْتُ، وتَجري عينُه على الأصل؛ فهذا شاذٌّ كما شذّ: قَوَدٌ ورَوِعٌ[4] وحَوِلٌ في باب: قُلْتُ، ولم يشذّ هذا في فَعَلْتُ؛ لكثرة تصرُّف الفِعْل وتقلُّب ما يكرهون فيه ـ في ـ[5] فَعَلَ ويَفْعَل.

وهذا قول الخليل ـ رحمه الله ـ.

وقال غيره: إنّما هي أيَّةٌ وأيٌّ "فَعْلٌ"، ولكنّهم قلبوا الياء وأبدلوا مكانها الألف لاجتماعهما؛ لأنّهما تكرهان كما تكره الواوان؛ فأبدلوا الألف كما قالوا: الحَيَوان؛ وكما قالوا: ذَوَائبُ؛ فأبدلوا الواو كراهية الهمزة.

وهذا قولٌ.

وأمّا الخليل ـ رحمه الله ـ فكان يقول: جاء على أنّ فِعْلَه معتلٌّ؛ وإن لم يكن يُتكلَّم به، كما قالوا: قوَدٌ فجاء كأنّ فِعْله على الأصل.

---

(١) لم تعجم الياء في هذه الكلمة وما تصرف منها؛ وكذا ما أشبهها في جميع النص، وهو على الرسم الإملائي، ولكنه معدول عنه اليوم.

(٢) في متن نسخة ابن خروف: ملبساً؛ وفي الحاشية: ش ملتبساً.

(٣) الأظهر أن قوله: «يعني: يعي ويقي ونحوه» تفسير لكلام سيبويه؛ وهو مدرج في الكتاب.

(٤) رجل روِع ورائع: متروِّع – أي: فزع –، وهو على فَعِل. ينظر: لسان العرب ٨ / ١٣٥ (روع).

(٥) تتمة لازمة، وهي من نسخة ابن خروف ل ١٥٤ أ، والكتاب باريس ٢ / ٣٣٢، وبولاق ٢ / ٣٨٨.

وجاء اسْتَحَيْتُ على حَايَ مثل: بَاعَ، وفاعله حاءٍ مثل: بائعٍ مهموز، وإن لم يستعمل كما أنه يُقال: يَذَرُ ويَدَعُ، ولا يستعمل فَعَلَ، وهذا النحو كثير، والمستعمل حايٍ غير مهموز مثل: عاورٍ إذا أردت فاعلاً ولا تُعَلُّ؛ لأنّها تصحُّ في فَعِلَ نحو: عَوِرَ، وكذلك اسْتَحَيْتُ(١) أسكنوا الياء الأولى منها(٢) كما سكنتْ في بِعْتُ، وسكنتْ الثانية لأنّها لام الفعل؛ فحُذفت الأولى لئلاّ يلتقي ساكنان، وإنّما فعلوا هذا حيث كثُر في كلامهم.

وقال غيره: لمّا كثُرت في كلامهم وكانتا ياءين حذفوها وألقوا حركتها على الحاء كما ألزموا "يَرَى" الحذف، وكما قالوا: لم يَكُ، ولا أدْرِ.

وأمّا الخليل ـ رحمه الله ـ فقال: جاءت على حِيْتُ كما أنّك حيث قلت: اسْتَحْوَذْتُ واسْتَطْيَبْتُ كان الفعل كأنّه: طَيِبْتُ وحَوِذْتُ(٣)؛ فهذا شذّ على الأصل كما شذّ هذا على الأصل، ولا يكون الاعتلال في فَعَلْتُ منه كما لم يجئ فَعَلْتُ من(٤) باب: جِئْتُ وقُلْتُ على الأصل.

وقول الخليل ـ رحمه الله ـ يقوِّيه أوّل وآءَةٌ ويومٌ، ونحو هذا؛ لأنّها(٥) قد جاءت على أشياء لم تستعمل. والآخر قولٌ»(٦).

خامساً: ما قيل في بيان المبهم – تفصيل ونقاش وترجيح.

في تفسير المبهم وتعيينه في المواضع السابقة أقوال متعددة ومتناقضة؛ وأشهرها:

(١) في نسخة ابن خروف: «ش اسْتَحْيَيْتُ»؛ ولعل إثباته أولى؛ لأن سيبويه يتكلم عن يائين.

(٢) في متن نسخة ابن خروف صُوِّبت إلى «منهما»، وكتب فوقها صح، ولم يشر إلى اختلاف.

(٣) في نسخة ابن خروف: «طَيَبْتُ وحَوَذْتُ»؛ وهو الصواب لموافقته مراد الخليل.

(٤) في نسخة ابن خروف كتبت "في"، وفوقها "من".

(٥) في نسخة ابن خروف لم تثبت في المتن، وعلق حاشية نصها: «ش لأنها»؛ فالرباحية خلو منها.

(٦) الكتاب ٤ / ٣٩٨ و٣٩٩، ونسخة ابن خروف ل ١٥٣ ب و١٥٤ أ.

١ / أن المبهم هو: سيبويه.

وهو قول الزجاج، وقد ورد هذا الرأي منسوباً له في صدر النسخة الرباحية من كتاب سيبويه[١]؛ ففيها: «قال أبو جعفر: وسمعت أبا إسحاق يقول: إذا قال سيبويه بعد قول الخليل: وقال غيره؛ فإنّما يعني نفسه؛ لأنه أجلّ الخليل عن أن يذكر نفسه معه»[٢].

وقد نصّ النحاس (أبو جعفر) في كتابه: إعراب القرآن[٣] على تلقيه هذا الرأي من شيخه الزجاج، وسيأتي نقله بحروفه؛ عند الكلام عن النص الخامس.

وقد تبع النحاس شيخه الزجاج في هذا التفسير على ما سيأتي بيانه؛ وكذا تابع الزجاج غير واحد تأثراً برأيه الوارد في صدر رواية نسخة الكتاب.

٢ / أن المبهم هو: يونس بن حبيب الضبي (شيخ سيبويه)، وسيأتي بيانه في موضعه.

٣ / أن قائله يحتمل أن يكون سيبويه أو يونس (شيخ سيبويه) على الخلاف في التفسير[٤].

هذه الأقوال المشهورة؛ وأكثرها شهرة هو الأول، ودونها في الشهرة أقوال أخر؛ سترد في المناقشة.

المناقشة التفصيلية لتعيين المبهم بحسب نصوص سيبويه

النص الأول: المتعلق بـ "لن" بين البساطة والتركيب.

لم يعين السيرافي المبهم حيث يقول: «والمختار قول غير الخليل»[٥]، ولم يقف

(١) يستفاد مما تقدم من تعليقات على نصوص سيبويه أن مطبوعات الكتاب الثلاث هي مزيج من النسختين الرباحية والشرقية؛ على الرغم من إثبات سند الرواية للنسخة الرباحية في مقدمة هذه الطبعات!.

(٢) الكتاب ١ / ٦ و٧.

(٣) إعراب القرآن ١ / ٢٠٣.

(٤) المقاصد الشافية ٨ / ٣٢٥.

(٥) شرح كتاب سيبويه ٣ / ١٩٢.